

العالم: معاهدة دولية ضد عمليات "الإخفاء" بارقة أمل للآلاف

أدان المجتمع الدولي عمليات "الإخفاء" على نحو متكرر. والآن أصبح الأمر في أيدي الحكومات لكي تتخذ موقفاً وتتنبئ تدابير وقائية فعالة، هذا ما قاله اليوم مارتين ماكفيرسون، مدير المنظمات الدولية في منظمة العفو الدولية، عشية اجتماع المجموعة العاملة التابعة للأمم المتحدة التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض.

فقد كُلفت المجموعة العاملة للأمم المتحدة -- التي ستلتقي في جنيف ما بين Q و U أكتوبر/تشرين الأول-- بصياغة مسودة لمعاهدة دولية ضد "الإخفاء".

وقال السيد ماكفيرسون: "إن حالات الاختفاء أكثر من مجرد 'مشكلة أمريكية لاتينية'. فقد اختفى مئات الآلاف من الأشخاص في العراق وسري لانكا ويوغوسلافيا السابقة والعديد من البلدان الأخرى. وستزود هذه المعاهدة أقارب "المختفين" باتفاقية قانونية ملموسة في مساعيهم للوصول إلى الحقيقة والعدالة".

وأضاف السيد ماكفيرسون قائلاً: "تتضمن مسودة نص للمعاهدة وزعت في يونيو/حزيران العديد من الجوانب الخلاقة. ويكمن الخطر في أن بعض هذه قد يتعرض للإفراغ من محتواه بسبب معارضة الدول المناهضة لفكرة عقد معاهدة خاصة بحالات الاختفاء".

وينص مشروع المعاهدة، إلى جانب أحكام أخرى، على ما يلي:

- لا يجوز إخضاع أحد للاختفاء أو إجباره عليه، وللضحايا وأقاربهم حق في معرفة الحقيقة.
- ينبغي على كل دولة طرف تضمين قانونها الوطني نصاً محدداً على أن الإخفاء القسري جريمة جنائية، وعلى وجوب التحقيق في الشكاوى والأنباء المتعلقة بالإخفاء القسري، وتقديم الأشخاص المسؤولين عنه للعدالة، بما في ذلك الجناة المشبهون ممن يحملون جنسية بلدان أخرى والموجودون ضمن أراضيها.
- ينبغي على الدول اتخاذ تدابير وقائية عند الاعتقال وفي الحجز. وتتص مسودة المعاهدة أيضاً على إجراء قضائي عاجل يمكن لأقارب الضحية أن يلجأوا إليه لمعرفة مكان وجود الضحية وضمان سلامته.
- ينبغي على الدول تقديم التعويض المالي وغيره من أشكال التعويض للضحية، واتخاذ تدابير لإنصاف أطفال "المختفين".
- يجب عدم إعادة الأشخاص بصورة قسرية إلى بلدان يمكن أن يتعرضوا فيها لخطر "الإخفاء".
- يكون لـ "هيئة مراقبة" من الخبراء الدوليين سلطة البحث عن "المختفين" ضمن أراضي الدول الأطراف في المعاهدة، وسماع الشكاوى من الأفراد الذين يزعمون بأن حقوقهم التي تكفلها لهم المعاهدة قد انتهكت.
- وقال السيد ماكفيرسون: "قبل RM عاماً، لم تتوفر الحماية الدولية للأشخاص من التعذيب، ولكن الأمم المتحدة تبنت في NVUQ اتفاقية دولية لمناهضة التعذيب. ومن المعترف به على نطاق واسع اليوم مدى أهمية ما وفرته هذه الاتفاقية القانونية من قوة في النضال ضد التعذيب. وقد حان الوقت الآن كي تتخذ الحكومات خطوات ملموسة ضد عمليات "الإخفاء" بتبني اتفاقية مماثلة ضد هذا الشكل الفظيع من انتهاكات حقوق الإنسان".

خلفية

بعد أكثر من عقدين من نضال الأقارب ومنظمات حقوق الإنسان، قررت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في OMMN إنشاء مجموعة عمل من ممثلي الدول "لصياغة مسودة اتفاقية نوعية ملزمة قانونياً من أجل حماية جميع الأشخاص من "الإخفاء" القسري. وعقدت مجموعة العمل أولى جلساتها في يناير/كانون الثاني OMMQ.